E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.7/1997/16
17 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة المخدرات
الدورة الأربعون المستأنفة
فيينا، ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
البند ١١ من جدول الأعمال*

شؤون الإدارة والميزانية

صندوق برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات
ميزانية الدعم النهائية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
وميزانية الدعم الأولية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية**

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) عن ميزانية الدعم النهائية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وميزانية الدعم الأولية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لصندوق اليوندسيب (E/CN.7/1997/14)، في شكل نسخة مبدئية. وكانت معروضة على اللجنة أيضاً نسخة مبدئية من التقرير الذي يتضمن الميزانية البرنامجية النهائية المقترحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ والميزانية البرنامجية الأولية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (E/CN.7/1997/15)، وكذلك خلاصة وافية للمشاريع الجارية التنفيذ بحسب البرامج لصندوق اليوندسيب لفترتي السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ و١٩٩٨-١٩٩٩ (E/CN.7/1997/CRP.18). وأثناء النظر في التقارير، تبادلت اللجنة الآراء مع المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي وغيرهما من المسؤولين الأقدم في البرنامج، وقدم هؤلاء معلومات إضافية.

---

* E/CN.7/1997/1.

** هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح.

شكل الميزانية

٢- ترحب اللجنة الاستشارية بطريقة العرض الجديدة لميزانية اليوندسيب، التي تتمشى مع النموذج المنسق للميزانية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتطبيق نهج البرمجة المتكاملة الذي أوصت به اللجنة الاستشارية ولجنة المخدرات. والهدف من هذا النهج الجديد، الذي ورد وصفه بالتفصيل في المرفق الثالث بالوثيقة E/CN.7/1997/14، هو تيسير بيان أموال البرامج وكذلك الأموال المخصصة لدعم الأنشطة بشكل واضح. وتعتقد اللجنة أن هذه الطريقة في عرض الميزانية ستعزز ممارسة المراقبة، وتحسن ممارسة التنظيم. وفضلاً عن ذلك، توصي اللجنة بأن تتضمن وثيقة ميزانية الدعم في المستقبل ملخصاً موجزاً للبرنامج والمتطلبات المالية المتصلة به.

٣- وترحب اللجنة بتبسيط العرض وكذلك بالمعلومات المقدمة كمرفق بالوثيقة لدعم هذا العرض. وتلاحظ اللجنة أنه بذلت، على النحو الذي أوصت به، جهود لتجنب التكرار من خلال الشروح المطولة للبيانات التي لخصت بالفعل في الجداول. غير أن اللجنة تشعر أنه يمكن مواصلة تحسين الوثيقة في المستقبل عن طريق تحسين شرح تقديرات الدعم البرنامجي من حيث مستوى تنفيذ البرنامج.

اسقاطات الإيرادات والنفقات

٤- ترد في الجدولين ٤ و٥ من وثيقة ميزانية الدعم لمحة عامة عن الميزانية والحالة المالية لليوندسيب في الوقت الراهن واسقاطاتها في المستقبل. ويتضح منها أن إيرادات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تبلغ ٠٠٠ ٩١٢ ١٠٩ دولار وتقدر النفقات بمبلغ ٢٠٠ ٤٢٩ ١٠٩ دولار. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، تقدر الإيرادات بمبلغ ٠٠٠ ٣٩٤ ١١٦ دولار. ويتضمن هذا الرقم، كما يتضح ذلك من الجدول ٦ تقديرات للتبرعات تبلغ ٠٠٠ ٢٨٩ ١٠٠ دولار؛ منها ٠٠٠ ٥٥٩ ٢٧ دولار تبرعات عامة الغرض، بانخفاض نسبته ٩،٦ بالمائة بالمقارنة مع أرقام الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، و٠٠٠ ٧٣٠ ٧٢ دولار تبرعات مخصصة الغرض، بزيادة نسبتها ١٤،٣ بالمائة. وتقدر الهبات العامة بمبلغ ١٠٠ ٣٣٨ ١ دولار مقابل ٠٠٠ ٣٧٨ ١ دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وتزيد مساهمات اقتسام التكلفة، وهي المساهمات التي تقدمها الحكومات لتنفيذ مشاريعها الخاصة بموجب أسلوب التنفيذ الوطني، من ٠٠٠ ٧٦٣ ٤ دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٠٠٠ ١٠٧ ٨ دولار في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ويستأثر بلد واحد بمعظم المساهمة لتنفيذ مشروع معين.

٥- وتلاحظ اللجنة كذلك أن اسقاطات النفقات لفترة السنتين القادمة تبلغ ٢٠٠ ٥٧٣ ١٤٨ دولار. وفضلاً عن ذلك يتوقع، كما هو واضح من الجدول ٥، أن يهبط رصيد الصندوق من ٩٠٠ ٣٣٧ ٦٣ دولار في نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٥، إلى ٨٠٠ ٦٦٦ ٢٩ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتظل قاعدة المانحين صغيرة على الرغم من الأنشطة المكثفة لجمع الأموال. وبالنظر إلى الاتجاه الهبوطي في التبرعات العامة الغرض، ترى اللجنة «أن الوضع المالي لا يزال متقلباً ويحد من المرونة التنفيذية للمدير التنفيذي لإطلاق عمليات جديدة في مجال المكافحة الدولية للمخدرات» (الفقرة ١٤ من الجزء الثاني من التقرير). وتشير اللجنة إلى أن الاتجاه الهبوطي في الرصيد يشكل خطراً مالياً على البرنامج بعد عام ١٩٩٩.

٦- وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بمبادرات جمع الأموال، من قبيل النداء من أجل الحصول على مساهمة عامة الغرض سنوية إضافية قدرها ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من المانحين الحاليين والمحتملين المذكورين في الفقرة ١٧ . وتلاحظ اللجنة أن نتائج هذه المبادرة لم تسفر بعد عن زيادة في حجم قاعدة المانحين. واللجنة تشجع المدير العام على مواصلة بذل جهوده في هذا الشأن. وبالاضافة إلى ذلك تؤكد اللجنة التوصية الواردة في الفقرة ١٥ من تقريرها (E/CN.7/1997/10) بشأن استصواب الحصول من الدول الأعضاء على جزء من قيمة عائدات المخدرات المصادرة، على النحو الذي اتفق عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨.

٧- وقد أوصت اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٦ من التقرير نفسه بأن يقدم المدير التنفيذي تقريراً عن كفاية واستخدام الاحتياطي في سياق وثائق الميزانية المقبلة. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أنه بناء على استعراض المتطلبات المحتملة، يوصي المدير التنفيذي في الفقرة ١٣ من الجزء الثاني بالمحافظة على مستوى ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢ دولار لضمان استمرارية الصندوق وتكامله. وكما يتضح من التقرير، فإن الاحتياطي التنفيذي «يغطي التقلبات الهبوطية أو النقص في الموارد، وعدم انتظام التدفقات النقدية، والزيادات في التكاليف الفعلية بالمقارنة مع التقديرات المخططة أو التقلبات في معدلات الإنجاز، والطوارئ من قبيل تكاليف انتهاء خدمة الموظفين وغيرها من النفقات النهائية، بما في ذلك تصفية الالتزامات». وتتفق اللجنة مع هذا الاقتراح.

ميزانية الدعم النهائية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

٨- يرد بيان ميزانية الدعم النهائية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ في الجزء الثالث من الوثيقة E/CN.7/1997/14. وكما يتضح من الفقرة ٢٥ والجدولين ٧ و٨، تعكس ميزانية الدعم النهائية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، والتي تبلغ ٤٠٠ ٢٧٢ ٣٢ دولار، زيادة قدرها ٧٠٠ ١٤٩ دولار، أي ٠،٥ بالمائة، بالمقارنة مع ميزانية الدعم المنقحة السابقة. ويشمل هذا المبلغ انخفاضاً نتيجة لتغيرات الحجم قدره ٩٠٠ ٢٩٩ دولار، أي ٠،٩ بالمائة بالمقارنة مع الاعتمادات المنقحة المعتمدة، نتيجة لوفورات في السفر (٠٠٠ ٤٩ دولار) والأثاث والمعدات (٠٠٠ ٥٧ دولار) في الدعم البرنامجي/المستوى القطري، ووفورات في بند الخبراء الاستشاريين والخبراء (٥٠٠ ٩٧ دولار)، والسفر (٦٠٠ ٥٢ دولار) ومصروفات أخرى (٨٠٠ ١٤٩ دولار) في المقر الرئيسي/التنظيم والإدارة، وذلك كما يتضح في الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من التقرير. وهذه الوفورات تعادلها جزئياً زيادات في نفقات التشغيل العامة في الدعم البرنامجي/المستوى القطري (٨٠٠ ١٠٦ دولار).

٩- وتعادل الانخفاض في الحجم جزئياً زيادة نتيجة لتغيرات التكلفة قدرها ٦٠٠ ٤٤٩ دولار، أي ١،٥ بالمائة. وكما يتضح من الجدول ٨، يتصل جزء كبير من الزيادة في الحجم بالموظفين، ويبلغ هذا الجزء ٦٠٠ ٦٤٦ دولار، ويتصل بالدعم البرنامجي في المقر والمستوى القطري (٤٠٠ ١٣٤ دولار و٢٠٠ ٥١٢ دولار على التوالي). وينتج جزء كبير من هذه الزيادة من تكاليف رواتب المستويات العليا بالمكاتب القطرية وانخفاض الشواغر في المقر والمكاتب القطرية، كما يتضح ذلك من الفقرة ٢٨ من الجزء الثالث. وتلاحظ اللجنة كذلك أن التغيرات في أسعار الصرف والتضخم في المقر والمكاتب القطرية تسهم بانخفاض قدره ٤٠٠ ١٧٤ دولار و٠٠٠ ٢٢ دولار على التوالي.

١٠- وترحب اللجنة بمؤشرات الأداء المبينة في الجدول ٤ من المرفق الأول التي توضح النواتج المخططة والمنجزة لفترة السنتين، ويقارن عدد النواتج المبرمجة وهو ٢٦٠٦ مع ٣٠٩٩ من النواتج المسقطة التي يتم إنجازها وقت تقديم التقرير. وتلقت اللجنة مزيداً من الإيضاح بأن هذه الأعداد تعكس تحولات في النشاط وليس مؤشرات الأداء. وتلاحظ اللجنة أن هذه المؤشرات وضعت أصلاً كأداة للتنظيم الداخلي. غير أنها توصي بتحسين المنجهية المستخدمة بدرجة أكبر من أجل تحسين مؤشرات الأداء بهدف تيسير إعداد تقديرات أكثر واقعية لتكلفة الدعم.

١١- وبالنظر إلى الخبرة السابقة، ترى اللجنة الاستشارية أن الزيادة المقترحة وقدرها ٧٠٠ ١٤٩ دولار فيما يتصل بميزانية الدعم النهائية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ يمكن تمويلها من الوفورات المتصلة بالالتزامات غير المصفاة.

الميزانية البرنامجية الأولية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

١٢- تلاحظ اللجنة، كما هو مبين في الوثيقة E/CN.7/1997/15، أن الميزانية البرنامجية الأولية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تبلغ ٠٠٠ ٥٠٢ ١١٠ دولار، وتعكس زيادة نسبتها ٤٠ بالمائة بالقيمة الحقيقية بالمقارنة مع الميزانية البرنامجية النهائية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ والتي تبلغ ٩٠٠ ٥٤٢ ٧٤ دولار. وتلاحظ اللجنة أيضاً، كما هو مبين في الفقرة ١٧ من الوثيقة نفسها، أن اليوندسيب يتحرك من نهج قائم على المشاريع إلى نهج البرمجة المتكاملة، وأنه يقترح الآن تنفيذ ٨ برامج مستقلة، منظمة حسب الإقليم الجغرافي. وتوجز الفقرات ٣٤-٤٨ من ميزانية البرنامج الاتجاه الاستراتيجي لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأشار المدير التنفيذي كذلك، أثناء اجتماعاته مع اللجنة إلى أن ثلاثة أولويات برنامجية قد اقترحت لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩: الشروع في برنامج كبير للتنمية البديلة في أفغانستان وإنشاء حزام أمني حول أفغانستان، وتوسيع الأنشطة في ميانمار لمكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة، وتنفيذ استراتيجية جديدة لمكافحة العقاقير المخدرة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أيضاً أنه تمشياً مع التوصية الواردة في الفقرة ٤٠ من تقريرها السابق (E/CN.7/1997/10)، يعتبر المدير التنفيذي أن من المناسب الإبقاء على دور لجنة المخدرات في الموافقة على ميزانية برنامج الصندوق، وأن يقدم مشروع نص في الوثيقة التي تتناول ميزانية برنامج اليوندسيب.

ميزانية الدعم الأولية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

١٣- تبلغ ميزانية الدعم الأولية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، المبينة في الجزء الرابع من الوثيقة E/CN.7/1997/14، ٢٠٠ ٢٩٢ ٣٤ دولار، وتعكس زيادة قدرها ٨٠٠ ٠١٩ ٢ دولار بزيادة نسبتها ٦٫٢ بالمائة بالمقارنة مع ميزانية الدعم النهائية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، والتي تبلغ ٤٠٠ ٢٧٢ ٣٢ دولار. ويقابل ذلك، بالقيمة الحقيقية زيادة نسبتها ٣٫٢ بالمائة. وتلاحظ اللجنة أيضاً من الجدول ٩ والفقرات ٨٢-٨٨ ان أقتراح المدير التنفيذي يعكس زيادة في الحجم قدرها ٤٠٠ ٠٥٢ ١ دولار، وزيادة في التكلفة قدرها ٤٠٠ ٩٦٧ دولار. وتعكس تغيرات الحجم رؤية المدير التنفيذي لتنظيم جديد «لامركزي، ومركز وأكثر اقتصاداً»، كما ذكر ذلك للجنة أثناء نظرها في الميزانية المقترحة.

١٤- ويرد ملخص في الفقرة ٨٣ من ذلك التقرير للأولويات الثلاث لميزانية الدعم التي تعكس التغيرات التنظيمية التي يقترحها المدير التنفيذي في فترة السنتين القادمة وهي: أولاً تحقيق لامركزية تنظيم البرامج من المقر إلى المستوى القطري لدعم زيادة مرتقبة في تنفيذ البرامج، مع إنشاء مكاتب جديدة في جنوب أفريقيا، وروسيا، وفييت نام، وإنشاء وظيفة اتصال في بروكسل؛ ثانياً، إنشاء أفرقة دعوة تتكون من خبراء مشهود لهم من القطاعين العام والخاص في البرازيل وكندا وكولومبيا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وأسبانيا؛ وثالثاً، إلغاء الطبقات الإدارية وخفض أعداد كبار المسؤولين وخفض اعتمادات السفر في المقر بنسبة ٢٥ بالمائة.

١٥- وتنتج الزيادة في تغيرات التكلفة المذكورة في الفقرة ١٣ أعلاه من الزيادات المتصلة بارتفاع تكاليف رواتب المستويات العليا (٢٠٠ ٧٢١ دولار بالمكاتب القطرية و٢٠٠ ١٢٣ دولار بالمقر)، وتسويات التضخم (٥٠٠ ٤٤٥ دولار بالمكاتب القطرية و٦٠٠ ١٤٢ بالمقر)؛ ويعادلها جزئياً نقص يتصل بمعدلات التضخم قدره ٥٠٠ ٣٠٢ دولار بالمقر و٦٠٠ ١٦٢ دولار بالمكاتب القطرية.

١٦- وكما أوصت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢١ من تقريرها السابق، وبناء على توصية لجنة المخدرات، تعكس ميزانية الدعم أيضاً تسوية وضع عدة وظائف مشاريع تضطلع بوظائف إدارية أو ذات طابع برنامجي في المقر كانت تصنف قبلاً كوظائف مشاريع، وذلك كجزء من ميزانية الدعم لفترة السنتين. وتبين الفقرة ٢١ والقسم دال من المرفق الثالث بوثيقة ميزانية الدعم أنه قد تم نقل ١٥ من هذه الوظائف إلن ميزانية الدعم لفترة السنتين. وتلاحظ اللجنة أن النتيجة هي زيادة في ميزانية الدعم قدرها ٢٠٠ ٣١٨ ٢ دولار، منها ١٠٠ ٠٤٣ ١ دولار للمقر/الدعم البرنامجي، و١٠٠ ٢٧٥ ١ دولار للمقر/ التنظيم والإدارة، على النحو المبين في الفقرة ٢١ من المرفق الثالث (دال). ويوضح الجدول ٧ بالمرفق الأول، ما مجموعه ٥١ وظيفة مشروع لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، منها ٣٧ بالمقر و١٤ على المستوى القطري.

١٧- وهكذا يقترح ما مجموعه ٢٠٤ وظائف للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. مقابل إجمالي قدره ١٩٤ وظيفة معتمدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، كما هو مبين في الجدول ١١. ويبلغ عدد وظائف الدعم البرنامجي على المستوى القطري ١٣٤ وظيفة، بالمقر ٣١ وظيفة ـ وكانت هذه الأرقام في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ هي ١٢٢ و٤٢ وظيفة على التوالي. ويبلغ عدد وظائف التنظيم والإدارة ٣٩، بينما كان عددها ٣٠ وظيفة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وتم إبلاغ اللجنة أن ١٧ وظيفة نقلت من المقر إلى الميدان كجزء من جهود تحقيق اللامركزية، وعلمت اللجنة أن ١٥ وظيفة أضيفت إلى ميزانية الدعم، كما هو مبين في الفقرة ١٦ أعلاه. غير أن اللجنة تعتقد أن هدف تبسيط دعم التنظيم والإدارة في المقر لا يزال يتعين تحقيقه بالكامل ما دام هدف الإجراءات المذكورة في الفقرة ١٤ أعلاه هو تبسيط تلك الخدمات عن طريق إلغاء الطبقات الإدارية وخفض عدد وظائف المستويات العليا.

١٨- وتعتقد اللجنة أيضاً أن تنظيم البرنامج والكفاءة الإدارية يتطلبان مزيداً من الاهتمام في ضوء المعلومات المقدمة عن خدمات الدعم للفترتين ١٩٩٦-١٩٩٧ و١٩٩٨-١٩٩٩. فعلى سبيل المثال، تذكر الفقرة ٨١ والصفحة ٧٥ على التوالي من تقرير ميزانية الدعم، فيما يتعلق بفترة السنتين الجارية، معالجة ١٢٠٠ استشارة متعلقة بمخصصات أو تخصيص اعتمادات، وإجراء ٨٠٠ استعراض لتقارير ربع سنوية عن الإنفاق، و٣٠٠ إذن سفر من بين أعمال أخرى. وبينما قد يبدو أن عدد النواتج يشير إلى إفراط في الرصد، تفهم اللجنة أيضاً أن ٨٤ بالمائة من الاسهامات مرتبطة بأموال مخصصة الأغراض للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وأن هذا الوضع، إلى جانب أن اليوندسيب ينفذ عدداً كبيراً من المشاريع الصغيرة، يؤدي إلى

ظهور عدد كبير من النواتج التي تظهر تحت بند خدمات الدعم. بيد أن اللجنة تعتقد أنه ينبغي مواصلة إجراء تحليل دقيق لإظهار المجالات التي يمكن فيها تحقيق تبسيط خدمات الدعم دون الإضرار بقدرة الرصد لدى اليوندسيب. لذلك فهي توصي بأن يواصل المدير التنفيذي استكشاف سبل ووسائل معالجة هذه المسألة مع المانحين.

١٩- وتبين الفقرة ١٢٦ والجدول ٩ مبلغ ٥٠٠ ٨٨٦ ٨ دولار للتنظيم والإدارة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بما في ذلك زيادة في الحجم قدرها ٧٠٠ ١٣٠ ١ دولار أي ١٤،٤ بالمائة. وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد إنشاء «وظيفة للعلاقات الخارجية لزيادة الوعي بين صانعي القرارات والجمهور العام بمشكلة إساءة استعمال العقاقير المخدرة ودعم أفرقة الدعوة المقترح إنشاؤها على المستوى القطري، وهو ما أسفر عن زيادة قدرها ٧٠٠ ٩٢١ دولار للمتطلبات من الوظائف و٠٠٠ ٥٤ دولار من المتطلبات بخلاف الوظائف». ويرد في الفقرات ١٢٨-١٣٠ والجول ١١ وصف للأنشطة وموارد التوظيف المطلوبة. ويتكون عنصر التوظيف من خمس وظائف (١ف-١، ١ف-٣، ١ف-٢، ووظيفة واحدة من الرتبة الرئيسية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة). واحيطت اللجنة علماً بأن هذه المهمة كان يضطلع بها موظفو مشاريع. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يستعرض المدير التنفيذي هذه المسألة، وأن يبين، في سياق تقريره التالي، الوظائف التي يمكن أن تضطلع بها الوحدات أو الفروع الأخرى، مثل الفرع الذي يتولى التنسيق بين الوكالات، وهو فرع يتضمن عنصر توظيف يبلغ ٦ موظفين وتبدو المهام التي يضطلع بها ذات صلة بتلك الوظائف إلى حد ما.

٢٠- وتناولت اللجنة الاستشارية في الفقرات ٣٤-٣٧ من تقريرها السابق E/CN.7/1997/10 مسألة استرداد تكاليف الدعم البرنامجي، وأوصت بأن يواصل اليوندسيب العمل من أجل تعيين التكاليف الإجمالية التي يتكبدها في دعم المشاريع التي تنفذ وطنياً. وقد طلبت لجنة المخدرات في قرارها ١٥ (د-٣٨) أن يقدم اليوندسيب مقترحات بشأن كيفية تعديل طريقة عرض ميزانية الدعم البرنامجي وتطبيق ترتيبات لتطبيق هذه التكاليف. وترد نتائج هذا الاستعراض في المرفق الرابع بوثيقة ميزانية الدعم. وتلاحظ اللجنة أن المدير التنفيذي يذكر أن المشاريع المنفذة وطنياً «تتطلب رصداً أشد كثافة وأكثر تواتراً مما تتطلبه الأنواع الأخرى من المشاريع بسبب مصاعب التنفيذ الذي يتطلب وقت موظفين وسفراً واتصالات» الفقرة ٧)، وأن «خبرة اليوندسيب تبين أن المشاريع المنفذة وطنياً تتطلب وقتاً من الموظفين أكبر مما تتطلبه المشاريع الأخرى، على سبيل المثال من أجل متابعة التقارير المالية» (الفقرة ٩). وعلاوة على ذلك، يذكر في الفقرة ١٠ من التقرير أنه على الرغم من أن أسلوب التنفيذ الوطني «يتطلب موارد كبيرة للدعم البرنامجي، فإن الشراكة التي تنشأ بين السلطة الوطنية واليوندسيب تعطي نواتج ثانوية منها تنمية وتعزيز القدرات الوطنية على صوغ وتنفيذ ورصد أنشطة التعاون التقني في مجال مكافحة المخدرات».

٢١- وعلى ضوء هذه الخلفية، يوصي المدير التنفيذي في الفقرة ١٢ من التقرير بإبقاء أتعاب الدعم البرنامجي عند مستوى نسبة ٥ بالمائة، مع مراعاة أن وكالات الأمم المتحدة تحدد هذه الأتعاب عند هذا المستوى بالنسبة للمشاريع التي تنفذ وطنياً، وأن لجنة المخدرات وافقت على هذه الأتعاب باعتبارها أتعاباً مؤقتة لذلك النوع من المشاريع. غير أنه من المعترف به أنه نتيجة لذلك ستزيد عائدات الدعم البرنامجي إلى نسبة ٧،٥ بالمائة من إجمالي تنفيذ البرنامج في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وإن كانت متطلبات الدعم البرنامجي الكلية تبلغ ١٧،٢ بالمائة من إجمالي استخدام الموارد (١١،٠ بالمائة للمستوى القطري و٦،٢ بالمائة للمقر).

٢٢- وتوصي اللجنة الاستشارية رصد هذه المسألة واستعراضها على نحو وثيق للغاية في المستقبل غير البعيد من حيث فعالية التكاليف، بحيث لا يجد اليوندسيب نفسه في وضع تمويلي لن يتمكن فيه من أن يتحمل بمفرده مثل هذا العبء الضخم من النفقات العامة للدعم البرنامجي.

٢٣- وقد أيدت لجنة المخدرات في الفقرة ١٣ من قرارها ٦ (د-٤٠)، مشروع القواعد المالية المنقح لصندوق اليوندسيب الذي قدمه المدير التنفيذي في المرفق الأول بالوثيقة E/CN.7/1997/8، مشيرة إلى أنه ينبغي أن تؤخذ التوصيات الواردة في الفقرة ٤٢ من تقرير اللجنة الاستشارية (E/CN.7/1997/10) في الاعتبار. وتلاحظ اللجنة في هذا الخصوص، كما ورد في الفقرة ١٩ من المرفق الثالث (باء) من وثيقة ميزانية الدعم، أن اليوندسيب يعتبر أنه ينبغي من قبيل الحرص انتظار الموافقة على الميزانيات المقترحة قبل إعادة تقديم مشروع القواعد المالية، الذي سيتطلب إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه وهكذا سيعاد تقديم المشروع في الدورة الحادية والأربعين للجنة المخدرات، بعد أن تستعرضه اللجنة الاستشارية.

٢٤- وتلاحظ اللجنة، كما هو مبين في الفقرة ١٢٧ من التقرير، وجود مخصص قدره ٥٠٠ ٦٨٩ ١ دولار تحت بند نفقات أخرى، يتضمن مبلغاً قدره ٥٠٠ ٢٦٩ دولار لتسديد خدمات مراجعة الحسابات التي يقدمها مكتب خدمات الاشراف الداخلي لصندوق اليوندسيب. وتطلب اللجنة الاستشارية إلى المدير التنفيذي أن يقدم معلومات، في سياق تقريره التالي، عن الترتيبات المتعلقة بالمراجعة الخارجية للحسابات.